

# التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان

الإطار الاستراتيجي للمندوبية الوزارية  
المكلفة بحقوق الإنسان وخطة عملها

أبريل 2026



# المحتويات

5	كلمة السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان .....
9	مذكرة تقديمية .....
11	الإطار المرجعي للتوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان .....
21	الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان .....
31	خطة عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم سنة 2026 .....



## كلمة السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

إن الهدف من إعداد وثيقة تحدد التوجهات الاستراتيجية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان يكمن في بلورة إطار مرجعي مؤطر للعمل العمومي، يستند إلى أهم المرتكزات الوطنية المعتمدة، وعلى رأسها التوجهات الملكية، ومقتضيات الدستور، والنموذج التنموي الجديد، فضلاً عن الالتزامات الدولية للمملكة.

وتروم هذه الوثيقة جعل هذه المرجعيات تبين مكانة حقوق الإنسان أثناء وضع سياسات عمومية ومخططات قطاعية منسجمة، مع إبراز دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين-وزارية تتولى التنسيق والتتبع، بما يضمن الالتقائية والنجاحة في تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية، سواء تلك المرتبطة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية أو بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آلياتها، أو بمواكبة التحولات المتسارعة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، يندرج هذا التوجه في أفق الانتقال من منطق الانخراط في المعايير الدولية فقط، إلى الإسهام الفعلي في تطويرها واعتمادها، بما يعزز موقع المملكة كفاعل مسؤول ومبادر على الساحة الدولية.

كما يعكس هذا التوجه تحولاً نوعياً يتجاوز الخطط الوطنية إلى منطق الاستراتيجية المندمجة المكونات، التي ترسخ المقاربة الحقوقية في مختلف السياسات العمومية، مع العمل على مرافقة تملكها من قبل الفاعلين المؤسساتيين.

ويمنح هذا التوجه الاستراتيجي للمندوبية الوزارية أدواراً واضحة، تجعلها آلية محورية في التفاعل مع الديناميات الوطنية والدولية، ويعزز وظيفتها كآلية أفقية للتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، وكمحاور لتقاسم التجربة والخبرة مع الدول الصديقة وتوسيع دائرة الفاعلين المحتضنين لحقوق الإنسان ثقافة والالتزامات.

كما يكرس هذا التوجه مكانة المندوبية ضمن النسيج المؤسسي الوطني في مجال حقوق الإنسان، باعتبارها فضاءً للتقائية المبادرات العمومية وتيسير الحوار متعدد الأطراف في تكامل مع باقي المؤسسات ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، تشكل المجالات والمحاور الكبرى لبرنامج العمل لسنة 2026 مداخل أساسية لتفعيل هذه التوجهات، من خلال:

- إعداد وتقديم التقارير الدورية؛
  - المساهمة في التقارير الموضوعاتية الدولية؛
  - التفاعل مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية؛
  - تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات الدولية؛
  - تطوير الشراكات الدولية وتقاسم التجارب والخبرات.
- وتتمثل الأهداف الأساسية الاستراتيجية لهذا التوجه فيما يلي:
- تعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وضمان الوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة (التقارير الدورية لبلادنا، التقارير الدولية الموضوعاتية، الزيارات الأممية، البلاغات الفردية، المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان)؛
  - بناء جسور التعاون وتبادل الخبرات عبر شراكات واتفاقيات ومبادرات مشتركة؛
  - تثمين التجربة المغربية والتعريف بها على الصعيدين الإقليمي الدولي؛
  - تعزيز إشعاع المملكة من خلال الانخراط في المبادرات متعددة الأطراف وبناء الشبكات وتقديم الدعم لشركاء متعددين؛
  - توسيع مجالات التدخل لتشمل القضايا الحقوقية المستجدة دولياً وإقليمياً؛

■ دعم المجهودات الهادفة إلى ترسيخ المقاربة الحقوقية في السياسات العمومية؛

■ تطوير استراتيجيات التواصل المؤسساتي على الصعيدين الوطني والدولي.

وانطلاقاً من هذه المرتكزات، تم اعتماد هذه الاستراتيجية كإطار موجه لعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بما يعزز دورها كآلية مؤسسية بين وزارية ذات وظيفة خاصة، ويعزز مكانتها كفاعل مرجعي يحظى باهتمام متزايد من قبل عدد من الدول التي ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال (مثل قطر، كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا، وهولندا...).

وقد استطاعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان الاضطلاع بهذه الأدوار، بفضل الرعاية الملكية السامية، والدعم والتعاون اللذين حظيت بهما من لدن السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء.

ولاشك أن مواصلة تنزيل هذه التوجهات وإغنائها يقتضي تعبئة إمكانيات وموارد بشرية مؤهلة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير آليات التعاون الوطني والدولي، بما يمكن المندوبية الوزارية من الاضطلاع بمهامها بكفاءة، والارتقاء بأدائها ضمن المنظومة الحكومية والمؤسسية للمملكة، وداخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

محمد الحبيب بلكوش

المندوب الوزارى المكلف بحقوق الإنسان



### مذكرة تقديمية

في إطار الاختيارات الاستراتيجية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، وفي سياق يتسم بتزايد متطلبات الفعالية والانسجام ووضوح السياسات العمومية، تم إعداد ثلاث وثائق متكاملة تتمثل في: الإطار المرجعي للتوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، إضافة إلى خطة عمل المندوبية الوزارية برسم سنة 2026.

وتندرج هذه الوثائق ضمن مقاربة شمولية تروم تعزيز إدماج حقوق الإنسان باعتبارها مرجعية مهيكلية للفعل العمومي، مع العمل في الآن ذاته على توضيح الأدوار، وتحديد مستويات التدخل، وتجويد آليات التفعيل والتنزيل.

ويشكل الإطار المرجعي للتوجهات الاستراتيجية مرجعاً استراتيجياً عرضانياً ذا بعد وطني. لا يشكل استراتيجية قطاعية كما لا يمثل خطة عمل تنفيذية، بل يعتبر وثيقة توجيهية تهدف إلى بلورة رؤية مندمجة للفعل العمومي القائم على حقوق الإنسان، وضمن تماسكه الداخلي، وتقييم أثره على حياة المواطنين والمواطنات. وبذلك يكتسي هذا الإطار بعداً تأسيسيًا، يجعل حقوق الإنسان مبدأً مهيكلًا لحكامه السياسات العمومية.


أما الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فتشكل إطار عمل خاص بالمندوبية، يهدف إلى تفعيل هذه التوجهات من خلال تعزيز دورها كآلية وطنية للتنسيق وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية، وتوطيد موقعها داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتطوير قدراتها في الاستشراف الاستراتيجي، وتحديث أساليب اشتغالها المؤسسي. وهي بذلك تستند إلى منطق القيادة والتنسيق والتفعيل، والاعتماد على خطط عمل وآليات للتتبع والتقييم.

في حين تشكل خطة عمل المندوبية الوزارية لسنة 2026 الترجمة العملية لهذين الإطارين. فهي تحول التوجهات الاستراتيجية إلى مشاريع وأنشطة ملموسة تعكس المحاور الأساسية لتدخل المندوبية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

بما يضمن تنزيلاً تدريجياً ومنظماً وقابلاً لقياس الأولويات، في تناغم مع الشركاء المؤسساتيين والالتزامات الدولية للمملكة.

وتتميز هذه الوثائق الثلاث بكونها متميزة من حيث الطبيعة ومتكاملة من حيث الوظيفة. فالإطار المرجعي يوضح التوجهات الوطنية ويضمن انسجام الفعل العمومي، والاستراتيجية المؤسساتية تشكل رافعة للتأطير والتنسيق المؤسساتي، بينما توفر خطة العمل ترجمة هذه التوجهات إلى إجراءات عملية مبرمجة وميدانية.

ويتوخى إعداد هذه الوثائق المساهمة في تعزيز وضوح المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وتحديد أدق لدور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتقوية الترابط بين الديناميات الوطنية والدولية، بما يخدم تطوير فعل عمومي أكثر انسجاماً وفعالية، وأكثر تركيزاً على الأثر الملموس على حياة المواطنين والمواطنات.



الإطار المرجعي للتوجهات الاستراتيجية الوطنية  
في مجال حقوق الإنسان



### تقديم

اختار المغرب أن يُرسِّخ فعله العمومي ضمن مقارنة تقوم على مركزية الإنسان وكرامته. ويندرج هذا الاختيار في إطار العمل بالتوجهات الملكية السامية التي تضع المواطن في صلب السياسات العمومية، كما ينسجم مع المقتضيات الدستورية للمملكة والتزاماتها الدولية، من خلال اعتماد هندسة استراتيجية متماسكة قائمة على حقوق الإنسان.

في هذا الأفق، تبرز حقوق الإنسان كمرجعية مهيكلية للفعل العمومي؛ إذ لم تعد مجالاً قطاعياً منفصلاً، بل أضحت إطاراً شاملاً يوجّه السياسات العمومية، ويضمن انسجامها والتقائمتها، ويُمكن من تقييم أثرها الفعلي الملموس على حياة المواطنين والمواطنات، بما يعزز الثقة في المؤسسات. وبذلك، تصبح المقاربة القائمة على حقوق الإنسان أداة فعالة للرفع من نجاعة الفعل العمومي، وترسيخ مبدأ المسؤولية، وتحسين تقييم الأداء.

في إطار هذه الدينامية، يندرج إعداد هذا الإطار المرجعي الخاص بالتوجهات الاستراتيجية في مجال حقوق الإنسان باعتباره مرجعاً مشتركاً يهدف إلى تجاوز المقاربات المجزأة، لتعزيز حكمة مندمجة قائمة على الحقوق وموجهة نحو النتائج، مع كونه يشكل في الآن ذاته إطاراً مرجعياً مهيكلًا يتيح توجيه العمل العمومي، وتعزيز تماسكه، وتقييم أثره على أساس حقوق الإنسان. كما يواكب التحولات التي تشهدها بلادنا من خلال الحرص على أن تكون هذه التحولات دامجة ومنصفة، تحترم كرامة الإنسان.

وترتكز هذه المقاربة على منطلق يبتغي توضيح التوجهات الوطنية وضمان تماسكها وانسجامها. فهي لا تهدف إلى إرساء استراتيجية إضافية، بل إلى بناء رؤية مندمجة للفعل العمومي، تمثل فيها حقوق الإنسان إطاراً مرجعياً للتحليل، ودعم اتخاذ القرار وتقييم السياسات العمومية.

في هذا السياق، تساهم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في نطاق اختصاصاتها، في تتبع وتنسيق ومواكبة الإدماج التدريجي لحقوق الإنسان كمرجعية شاملة للفعل العمومي، من خلال تعزيز الترابط بين الديناميات الوطنية والدولية، والمساهمة في تثمين موقع المغرب داخل النظام الدولي لحقوق الإنسان.

### التوجهات الاستراتيجية الكبرى في مجال حقوق الإنسان

انطلاقاً من هذه الاختيارات الوطنية، يقوم الإطار المرجعي للتوجهات الاستراتيجية في مجال حقوق الإنسان على ثلاثة مرتكزات مهيكلية، تعكس أولويات المملكة بخصوص تعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ دولة القانون، ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية.

وتشكل هذه التوجهات مرجعاً شاملاً ومندمجاً، يتم تفعيلها من خلال رافعات استراتيجية تروم ضمان انسجام الفعل العمومي وتقاطعها وتكامل مكوناته، بما ينسجم مع التوجهات الملكية السامية، والاختيارات الدستورية، والتزامات المغرب الدولية، وبما يعزز أثره من منظور حقوق الإنسان.

### التوجه الاستراتيجي الأول: التماسك الاجتماعي وفعالية الحقوق

يمثل هذا التوجه الترجمة العملية الأولى للتوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، حيث يكرس التماسك الاجتماعي وفعالية الحقوق كمرتكز أساسي للفعل العمومي، وذلك بجعل كرامة الإنسان، والمساواة، والمشاركة المواطنة في صلب الحكامة العمومية وفي صميم علاقة المؤسسات بالمواطنين والمواطنين.

ويتجلى هذا التوجه عبر مجموعة من الرافعات الاستراتيجية التي تروم ترسيخ المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويقوّي الثقة في المؤسسات بشكل مستدام.

### الرافعات الاستراتيجية:

#### 1. ضمان كرامة الإنسان وحماية الحريات الأساسية كأساس للفعل العمومي

تهدف هذه الرافعة إلى تعزيز كرامة الإنسان وحماية الحقوق والحريات الأساسية باعتبارها أساساً للفعل العمومي والحكامة والاختيارات المشتركة، مع الحرص

على تحقيق توازن مستدام بين الأمن والنظام العام من جهة، وصون الحريات واحترام كرامة الإنسان من جهة أخرى.

كما تعزز هذه الرافعة مقارنة قائمة على الأمن الإنساني، باعتباره يشكل حماية شاملة للإنسان، سواء من حيث حقوقه وحرياته أو سلامته، بما يضمن انسجام قضايا الأمن والتنمية وتحديث الدولة مع احترام الكرامة الإنسانية والقيم الديمقراطية.

### 2. جعل المساواة وعدم التمييز مبدأً مهيكلًا للتماسك الاجتماعي

تهدف هذه الرافعة إلى تعزيز المساواة الحقيقية والفعلية القائمة على الإنصاف وعدم التمييز، مع مراعاة مختلف الوضعيات، لاسيما المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والإعاقة، والعمر، والوضع الاجتماعي، والأصل أو الانتماء الترابي.

كما تركز المساواة كرافعة عرضانية للعدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال تقليص الفوارق، ومكافحة مختلف أشكال الإقصاء، وضمان ولوج منصف وعادل للجميع إلى الحقوق والفرص والخدمات الأساسية.

### 3. ضمان فعالية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال خدمات عمومية متاحة وعادلة وذات جودة

تسعى هذه الرافعة إلى ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صلب الفعل العمومي، من خلال توطيد أسس الدولة الاجتماعية القادرة على ضمان ولوج جميع المواطنين، بشكل فعلي ومنصف، إلى الخدمات العمومية الأساسية على امتداد مختلف مراحل حياتهم.

كما تساهم في تقوية آليات الحماية من مختلف أشكال الهشاشة والمخاطر الاجتماعية، لتجعل من جودة الخدمات العمومية مؤشرًا أساسيًا لمدى أعمال حقوق الإنسان.

### 4. تعزيز المشاركة المواطنة والشراكة مع المجتمع المدني كأدوات لبناء الثقة وجودة السياسات العمومية

تهدف هذه الرافعة إلى تعزيز نموذج ديمقراطي تشاركي قائم على الثقة والحوار والمسؤولية المشتركة بين الدولة. والجماعات الترابية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمواطنات والمواطنين.

كما تركز المشاركة كعامل حاسم في تحسين جودة السياسات العمومية، وتعزيز شرعية الإصلاحات، وتقوية التماسك الاجتماعي، من خلال توفير بيئة داعمة للانخراط المواطن، وضمان حرية العمل الجمعي، وتشجيع المساهمة المسؤولة لمختلف فاعلي المجتمع.

### التوجه الاستراتيجي الثاني: دولة القانون والحكامة المسؤولة

يُجسد هذا التوجه ترسيخ الإدماج المستدام لحقوق الإنسان في السير العادي لعمل الدولة وفي تدبير السياسات العمومية، بما يهدف إلى تعزيز انسجام الفعل العمومي، وتكريس آليات المساءلة، وإرساء ثقافة مؤسساتية قائمة على الشفافية والتقييم وتحمل المسؤولية.

ويتجسد هذا التوجه من خلال مجموعة من الرافعات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز إدماج حقوق الإنسان باعتبارها مرجعية عرضانية لحكامة الفعل العمومي، والتي تم أخذها بالفعل بعين الاعتبار ضمن التوجهات الكبرى والأوراش الهيكلية الأساسية للمملكة (لا سيما النموذج التنموي الجديد، وسياسات الاستثمار، والمشاريع الكبرى المهيكلية)، من خلال تعزيز انسجام السياسات العمومية وتقاطعها وتكاملها، وترسيخ ثقافة المساءلة وتقييم أثرها على المواطنات والمواطنين.

### الرافعات الاستراتيجية

#### 5. جعل حقوق الإنسان مرجعية عرضانية لضمان انسجام السياسات العمومية

تتوخى هذه الرافعة تكريس حقوق الإنسان كإطار مرجعي مشترك لتوجيه وتحليل السياسات العمومية، بما يضمن انسجامها وتكاملها والتقائمتها التدريجية حول أهداف تتمحور حول الإنسان.

كما تساهم في ترسيخ المقاربة القائمة على حقوق الإنسان كأداة لدعم اتخاذ القرار العمومي، وإطار مرجعي لإعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، مع الحرص على قياس أثرها الفعلي على المواطنين والمواطنات.

#### 6. تعزيز المساءلة والشفافية والتقييم كركائز للعمل العمومي

تهدف هذه الرافعة إلى ترسيخ ثقافة المسؤولية العمومية القائمة على الولوع إلى المعلومات، وإتاحة المعطيات، وربط المسؤولية بالمحاسبة. والتقييم المنتظم للسياسات العمومية.

كما تساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات، وتحسين جودة القرار العمومي، وضمان اقتران ممارسة المسؤوليات العمومية بآليات فعلية للتتبع والتقييم.

#### 7. ترسيخ دولة الحق والقانون وآليات حماية الحقوق بشكل مستدام

تروم هذه الرافعة دعم المؤسسات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وتقوية فعاليتها، وتكامل أدوارها، وتشجيع قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والدولية.

كما تساهم في ضمان استدامة النموذج الوطني لحماية حقوق الإنسان، في إطار مقارنة تقوم على التوظيف واليقظة والتجويد المستمر، بما يعزز الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

### 8. ضمان الاتساق بين الديناميات الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

تهدف هذه الرافعة إلى تعزيز التناسق بين السياسات العمومية الوطنية والالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، مع الحرص على تحقيق انسجامها وتكاملها ووضوحها.

كما تساهم في دعم إدماج أفضل للمعايير والتوصيات الدولية ضمن مسارات إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية على الصعيد الوطني، بما يعزز مصداقية ومكانة المغرب داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

### التوجه الاستراتيجي الثالث: التحولات، المرونة والمساهمة في الديناميات الدولية لحقوق الإنسان

يُدرج هذا التوجه حقوق الإنسان كإطار مرجعي لاستشراف ومواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، بما يضمن مسارا دامجا ومنصفا ويحترم الكرامة الإنسانية.

ويهدف إلى إدماج القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما التحولات الرقمية، والتحديات المناخية، والتطورات الجيوسياسية، والتحولات الاقتصادية العالمية، ضمن مقاربة للحكامة قائمة على الحقوق، والمرونة، وتحمل المسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة. كما يساهم في تعزيز قدرة المغرب على المشاركة في الديناميات الدولية المرتبطة بهذه التحولات، وترسيخ مقاربة تركز على حقوق الإنسان في التفاعل مع التحديات العالمية.

ويتجسد هذا التوجه من خلال مجموعة من الرافعات الاستراتيجية التي تروم إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في استشراف ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية، بما يعزز القدرة على التأقلم الوطني، ويحد من بروز مختلف أشكال الهشاشة، ويضمن تحولات شاملة وتحترم الكرامة الإنسانية.

### الرافعات الاستراتيجية:

#### 9. النجاح في انتقال إيكولوجي عادل ومحترم لحقوق الإنسان

تهدف هذه الرافعة إلى إدراج السياسات البيئية والمناخية ضمن منطق العدالة المناخية، بما يوفق بين حماية الموارد الطبيعية، والحد من الهشاشة الاجتماعية والمجالية، وتحمل المسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

كما يساهم في تعزيز قدرة المجالات الترابية على مواجهة المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، وندرة الموارد – وخاصة الموارد المائية – والكوارث الطبيعية، مع الحرص على تفادي ظهور أشكال جديدة من اللامساواة.

#### 10. مواكبة التحول الرقمي وتطوير الذكاء الاصطناعي في ظل احترام حقوق الإنسان

تهدف هذه الرافعة إلى إدماج التقنيات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن مقاربة قائمة على الثقة، وحماية الحقوق، والسيادة الرقمية.

كما تساهم في ضمان الولوج المنصف إلى الخدمات الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية، وشفافية الأنظمة الخوارزمية، وتقليل الفجوات الرقمية، مع دعم الابتكار المسؤول والتنمية الاقتصادية.

#### 11. تعزيز المرونة الوطنية وحماية السكان في مواجهة الأزمات والترابطات العالمية.


تهدف هذه الرافعة إلى إدماج حقوق الإنسان في سياسات الوقاية والاستعداد وتدابير الأزمات الصحية والبيئية والاقتصادية والجيوسياسية.

كما تساهم في تعزيز قدرة الفعل العمومي على استشراف الأزمات العالمية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، وتحولات الأسواق الدولية، وقضايا السيادة الغذائية، مع ضمان حماية المواطنين واستمرارية التمتع بالحقوق الأساسية في حالة الطوارئ والأزمات.

### 12. تعزيز مكانة المغرب داخل المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

تهدف هذه الرافعة إلى ترسيخ المشاركة الفاعلة للمملكة المغربية في الديناميات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتثمين الإصلاحات والمبادرات الوطنية داخل المحافل الدولية والإقليمية المختصة، والمساهمة بشكل بنّاء في النقاشات المرتبطة بتطور الآليات والمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

كما تسهم في تعزيز الانسجام بين الديناميات الوطنية والنقاشات الدولية والإقليمية، بما يدعم مصداقية المغرب ويعزز إشعاعه داخل المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ويرسخ مكانته النوعية وسط ألياتها.



الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية  
المكلفة بحقوق الإنسان



### تقديم

في إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ووفقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.25.541 الصادر في 18 شتنبر 2025 والمتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتكريس ارتباطها برئيس الحكومة دخلت المندوبية الوزارية مرحلة جديدة تبتغي تعزيز وتوطيد عملها وإعادة تموقعه.

ففي سياق يتسم بالتطور السريع للنظام الدولي لحقوق الإنسان وبازدياد المتطلبات المرتبطة بفعالية وتماسك الفعل العمومي، تعزز المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان دورها باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع الالتزامات الدولية. وفي هذا الإطار، تضطلع المندوبية الوزارية بضمان التنسيق المؤسسي بين الديناميات الوطنية ومنظومة حقوق الإنسان الدولية من خلال ممارسة وظيفة استراتيجية قوامها التنسيق والمواكبة وتعزيز الحضور الدولي، بما يخدم مصداقية ومثانة التزامات المملكة.

تندرج هذه الاستراتيجية المؤسسية ضمن منطلق القيادة والتموقع الاستراتيجي، بما يميزها عن التخطيط القطاعي التقليدي، ويتم تنزيلها عبر مخططات عملية. إذ تركز على أربعة محاور متكاملة:

- تعزيز المهمة الوطنية للتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية؛
- تقوية الارتباط الدولي وتعزيز موقع المملكة داخل النظام الدولي لحقوق الإنسان؛
- الاستشراف الاستراتيجي للتحولات المعاصرة الحالية والمستقبلية ومواكبة تطور المرجعية الحقوقية؛
- تحديث البنية المؤسسية وتقوية الشراكات الوطنية للمندوبية.

وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن منطلق الاستمرارية وتعميق التوجهات الوطنية، مع التأكيد في الوقت ذاته على طموح متجدد يهدف إلى الارتقاء بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لتصبح منصة للدفع الاستراتيجي والريادة المؤسسية، قادرة على تعزيز التنسيق الوطني للالتزامات الدولية، وتقوية مكانة المغرب في

النظام الدولي لحقوق الإنسان، ومواكبة ملائمة مرجعيات حقوق الإنسان مع التحولات المعاصرة الحالية والمستقبلية.

سيواكب تنفيذ هذه الاستراتيجية إعداد وتنفيذ تدريجي لخطط عمل سنوية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، تتيح ترجمة التوجهات الاستراتيجية في برامج عملية. كما ستخضع الاستراتيجية لمنظومة تتبع وتقييم قائمة على مؤشرات الأداء وآليات التقييم الدورية، لضمان مساندة المستجندات الوطنية والدولية.

### المحور الاستراتيجي الأول: تأكيد دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية وطنية للتنسيق ومتابعة الالتزامات الدولية

في سياق يطبعه تنامي متطلبات تتبع الالتزامات الاتفاقية، تجدد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تأكيد رسالتها المحورية كآلية وطنية لتنسيق الحوار الدولي للمملكة ومواكبة تفعيل التزاماتها.

ويسعى هذا المحور إلى توطيد مكانة المندوبية الوزارية بوصفها الآلية الوطنية للتنسيق وإعداد التقارير والمتابعة، عبر تجويد مسارات التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وضمان انتظامها واتساقها.

في هذا الإطار، تُساهم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في:

- بلورة منهجية متجددة لإعداد التقارير الوطنية، تقوم على الجودة، ومشاركة الفاعلين الوطنيين، واتساق الخطاب المؤسسي؛
- تعزيز إعداد وتنسيق مشاركة المملكة في عمليات الاستعراض الدولي، من خلال ضمان انسجام أفضل بين الأولويات الوطنية والديناميات متعددة الأطراف؛
- متابعة منتظمة للتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية، ومرافقة إدماجها التدريجي في السياسات العمومية، في إطار عملية تشاور ومرافقة للقطاعات المعنية، مما يساهم في تعزيز تبني رؤية وطنية مشتركة للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

■ تتبع وتنسيق البلاغات الفردية في إطار آليات حقوق الإنسان الدولية،  
بتنسيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين.

■ تنسيق وإعداد المساهمات المغربية في التقارير الموضوعاتية الدولية.

من خلال هذا المحور، تعزز المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان دورها كواجهة استراتيجية بين الديناميات الوطنية والنظام الدولي لحقوق الإنسان، مما يساهم في تعزيز المصداقية المؤسساتية للمملكة.

### تنزيل المحور الاستراتيجي الأول

#### التنسيق الوطني لتتبع الالتزامات الدولية

امتدادا لمهمتها في مجال التنسيق الوطني، تعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز جودة وتناسق وانتظام المسار الوطني لإعداد التقارير وتتبع التوصيات.

ويتجسد هذا التنزيل بشكل ملموس دورها كآلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تمكين روابط التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين الوطنيين ومتطلبات النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ويتجسد ذلك على وجه الخصوص في:

■ إعداد وتنسيق التقارير الوطنية المتعلقة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛

■ هيكلة المسار الوطني للتحضير لعمليات الاستعراض الدولية؛

■ التتبع المنسق للتوصيات المنبثقة عن الآليات الاتفاقية وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛

■ تقوية الآليات الوطنية للتشاور والتنسيق.

### المحور الاستراتيجي الثاني

#### تعزيز الارتباط الدولي وتوطيد موقع المغرب داخل النظام الدولي لحقوق الإنسان

يكرّس هذا المحور الدور الاستراتيجي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها حلقة وصل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ويهدف إلى تعزيز البعد الاستراتيجي لعملها على المستوى الدولي وتثمينه، من خلال توطيد حضور المملكة داخل الفضاءات متعددة الأطراف المعنية بحقوق الإنسان، وإبراز الإصلاحات الوطنية ضمن المحافل الدولية المختصة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تساهم المندوبية الوزارية في:

- تعزيز جودة وانتظام مشاركة المغرب في الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
- تطوير الشراكات الدولية والحوار متعدد الأطراف؛
- النهوض بإبراز وتثمين الإصلاحات الوطنية داخل المحافل الدولية؛
- المساهمة في تعزيز موقع المغرب كفاعل ملتزم وقوة اقتراحية داخل المنظومة الدولية.

### تنزيل المحور الاستراتيجي الثاني

#### الارتباط الدولي والإشعاع الاستراتيجي

تقوم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز جودة الحوار متعدد الأطراف وتقوية الحضور الدولي للمملكة.

وتعمل على ذلك على وجه الخصوص من خلال:

- تنسيق مشاركة المغرب في دورات مجلس حقوق الإنسان؛
- المشاركة في تنظيم فعاليات دولية وإقليمية؛

- تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف؛
- مواكبة زيارات الآليات الدولية؛
- تطوير أدوات اليقظة والتمثين الاستراتيجي والتواصل على الصعيد الدولي؛
- المساهمة في مختلف المبادرات التي تقوم بها الآليات الدولية والإقليمية وفقا للأولويات الوطنية.

### المحور الاستراتيجي الثالث

#### استشراف التحولات الدولية ومواكبة تطور المرجعية الحقوقية

في سياق يتسم بتحولات اجتماعية وتكنولوجية وبيئية وجيوسياسية متسارعة، تدرج المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عملها ضمن منطلق الاستشراف الاستراتيجي واليقظة على المستوى الدولي.

وانسجاما مع التوجه الاستراتيجي الثالث لإطار التوجهات الوطنية، يهدف هذا المحور إلى مواكبة التكييف التدريجي للمرجعية الحقوقية مع التحولات الحالية والمستقبلية.

وفي هذا الأفق، تضطلع المندوبية بوظيفة استراتيجية تتوخى:

- مواكبة إدماج القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان ضمن المساهمات الوطنية؛
- تشجيع المقاربة الاستشرافية لتطورات النظام الدولي؛
- دعم مشاركة المملكة المغربية في النقاشات المتعلقة بتطور الآليات والصكوك القانونية الدولية؛
- استشراف آثار التحولات الرقمية والبيئية والجيوسياسية على حقوق الإنسان.

### تنزيل المحور الاستراتيجي الثالث

#### الاستشراف الاستراتيجي والتأقلم المعياري

ويتجسد هذا التنزيل في:

- المساهمة في النقاشات الدولية المتعلقة بتقييم وتطوير مسار الاستعراض الدوري الشامل؛
- المشاركة في الديناميات الدولية المتعلقة بالتفكير في تطور الآليات؛
- الإسهام في النقاشات المرتبطة بتطوير أو تكييف الصكوك القانونية الدولية؛
- تعزيز دور المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ضمن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع؛
- تقوية قدرات المندوبية في مجال التحليل الاستشراقي.

### المحور الاستراتيجي الرابع

#### تعزيز الحكامة المؤسسية والقدرة الاستراتيجية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

يهدف هذا المحور إلى ترشيد التنظيم الداخلي للمندوبية وتعزيز دورها داخل المنظومة المؤسسية الوطنية.

ومع مراعاة اختصاصات المؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية، تساهم المندوبية في خلق بيئة داعمة لتناسق العمل العمومي وللانخراط الوطني في الالتزامات الدولية.

وتعمل المندوبية على وجه الخصوص من أجل:

- ترسيخ آليات التنسيق مع الفاعلين المؤسستين الوطنيين؛
- تطوير شراكات مهيكلية مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث؛

- تعزيز التواصل المؤسسي وإبراز أنشطتها؛
- تجويد طرق عملها وأدوات تديرها الاستراتيجي؛
- تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على المسؤولية والجودة والأداء والابتكار.

### تنزيل المحور الاستراتيجي الرابع

#### الحكامة المؤسسية والشراكات الاستراتيجية

ويتجسد هذا التنزيل في:

- هيكله إطارات للحوار مع المؤسسات الوطنية؛
- تطوير آليات التعاون مع الجهات المعنية؛
- تعبئة الخبرات الوطنية الأكاديمية والتقنية؛
- تنفيذ استراتيجية تواصل مؤسسي قوي؛
- تحسين أدوات التدبير الاستراتيجية، وترصيد تقاسم المعارف؛
- عصنة ورقمنة تدريجية للعمليات الإدارية وأدوات التدبير بالمدوبية الوزارية لحقوق الإنسان، خاصة من خلال تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات التي تساهم في تعزيز الفعالية المؤسسية وتأمين المعلومات؛
- مرافقة القطاعات الشريكة في تملك المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ودمجها في السياسات العمومية.

### خلاصة

تؤكد المدوبية الوزارية لحقوق الإنسان، من خلال هذه الاستراتيجية المؤسسية، أهمية إعادة تموقع المغرب بشكل واع داخل منظومة حقوق الإنسان الدولية التي تشهد تحولات متسارعة، مع تعزيز انسجام وفعالية وقوة منظومته الوطنية.

في هذا السياق، ترسخ المندوبية الوزارية دورها كألية وطنية مهيكلية، تضمن التنسيق والتتبع وتفعيل التوصيات الدولية.

وبالإضافة إلى المشاركة في الآليات القائمة، تضع هذه الاستراتيجية المندوبية الوزارية ضمن دينامية استباقية واستراتيجية تسهم في التطور البناء للنظام الدولي لحقوق الإنسان.

وتعكس بذلك إرادة المملكة في جعل حقوق الإنسان رافعة مركزية للحكامة العمومية، ووسيلة لتحقيق التماسك المؤسسي وأساسا مستداما لمكانتها الدولية.

كما يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تعزيز موقع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ضمن الهيكلية المؤسسية العامة للمملكة، وتوفير الموارد البشرية والمالية الملائمة، لتمكينها من القيام بكامل اختصاصاتها والتزاماتها على المستويين الوطني والدولي.

وبذلك، تشكل هذه الاستراتيجية إطارا مهيكليا يمكن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من مواكبة تعزيز دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان في المغرب على المدى الطويل، بما يتوافق مع الخيارات الدستورية للمملكة والتزاماتها الدولية.



خطة عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق  
الإنسان برسم سنة 2026



### تقديم

امتدادا للإطار العام للتوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وللإستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يشكل المخطط العملي لسنة 2026 أول ترجمة عملية للتوجهات المعتمدة.

ويهدف إلى تحويل المحاور الأساسية للإستراتيجية المؤسسية للمندوبية إلى مشاريع وأنشطة ملموسة، في انسجام مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية للمملكة، مع تعزيز دور المندوبية باعتبارها آلية وطنية للتنسيق والمواكبة والتتبع. ويستند تنزيل هذا المخطط إلى مقارنة تدريجية تقوم على التنسيق بين المؤسسات، وتعزيز القدرات الوطنية، والتحسين المستمر لآليات التنفيذ والتتبع.

### أولاً: مبادئ التنفيذ

يرتكز تنفيذ خطة العمل لسنة 2026 على المبادئ التالية:

- الانسجام الاستراتيجي، بما يضمن التكامل مع التوجهات الوطنية والالتزامات الدولية؛
- اعتماد مقارنة قائمة على حقوق الإنسان، مدمجة في مختلف الإجراءات؛
- التنسيق بين المؤسسات، من خلال إشراك القطاعات والهيئات المعنية؛
- إقامة شراكات مهيكلية، لا سيما مع المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والفاعلين الأكاديميين؛
- القيادة والتتبع، استناداً إلى آليات التقارير والتقييم؛
- الإسهام في تعزيز تموقع المغرب والمشاركة في التفكير الدولي في مجال حقوق الإنسان.

### ثانياً: التنزيل العملي لخطة العمل 2026 عبر المشاريع ذات الأولوية

تتجسد خطة العمل لسنة 2026 من خلال مجموعة من المشاريع والأنشطة المهيكلية وفق المحاور الأساسية للاستراتيجية المؤسسية للمندوبية، والمبينة أدناه في الجدول التالي وفق المحاور الأربعة:

- ◀ **المحور الاستراتيجي الأول** : تعزيز دور المندوبية كآلية وطنية للتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية؛
- ◀ **المحور الاستراتيجي الثاني** : تقوية الارتباط الدولي وتعزيز تموقع المغرب؛
- ◀ **المحور الاستراتيجي الثالث** : استشراف التحولات ومواكبة تطور مرجعية حقوق الإنسان؛
- ◀ **المحور الاستراتيجي الرابع** : تعزيز الحكامة المؤسسية والكفاءة الاستراتيجية للمندوبية.

### مشاريع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان برسم سنة 2026

العنوان	الرقم
<b>لقاءات دولية</b>	
تنظيم مشترك لندوة إقليمية حول الضمانات القانونية الأساسية للوقاية من التعذيب (المغرب)، بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، و رئاسة النيابة العامة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمبادرة الدولية المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب.	1
خلوة دولية للتفكير حول إصلاحات دعم وتحسين آلية الاستعراض الدوري الشامل، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة UPR Info.	2

## التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان

3	تنسيق الشبكة الدولية لآليات التنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: المشاركة في الندوة الثالثة للشبكة في لشبونة + إطلاق التحضير للندوة الرابعة المقرر تنظيمها سنة 2027 بالمغرب + تنسيق تنفيذ خطة عمل الشبكة (المغرب).
4	التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الدولية: المشاركة في تنظيم الاجتماع الثاني عشر لـ GLION (سويسرا)، حول التفكير في إصلاحات منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع مجموعة Universal Rights Group والبعثتين الدائميتين لدى جنيف لكل من الصين والإمارات العربية المتحدة.
6/5	المشاركة في لقاءات موازية خلال دورات مجلس حقوق الإنسان، تم: <ul style="list-style-type: none"> <li>■ ملتقى دولي حول دور ومساهمات الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع، بمشاركة كل من البرتغال والباراغواي والبرازيل، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك خلال الدورة 61 (فبراير 2026، جنيف):</li> <li>■ ندوة حول مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بمناسبة انعقاد الدورة 62 (يونيو 2026، جنيف). بمشاركة خبراء من هيئات دولية.</li> </ul>
7	التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (زيارة المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب + تنسيق المشاركة في الدورات الثلاث السنوية لمجلس حقوق الإنسان) (المغرب، سويسرا).
8	ورشة لتقييم الأجوبة المتعلقة بالبلاغات الفردية للآليات الدولية (بالتعاون مع رئاسة النيابة العامة).
9	زيارة دراسية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمفقودين في سوريا (المغرب).
<b>التقارير الدولية</b>	
10	إعداد التقرير الدوري الخامس المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
11	إعداد التقرير الدوري السابع المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
12	إعداد تقرير للجنة حقوق الطفل.

التعاون	
برامج التعاون	
13	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
14	صندوق الأمم المتحدة للسكان
15	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
16	مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (ديكاف)
اتفاقيات التعاون	
17	لقاءات لتوقيع اتفاقيات ثنائية بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وآليات مماثلة (قطر، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة).
تعزيز القدرات والدعم المؤسستي	
18	أشغال تهيئة المقر الجديد للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
19	أنشطة مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية والمالية (التدبير الميزانياتي + المحاسبة والمالية + المشتريات والتجهيزات + اللوجستيك والتنظيم + الموارد البشرية + الممارسات الجيدة العرضانية + تدبير نظم المعلومات)
20	تنظيم مباريات توظيف مسؤولين وأطر بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
21	إطلاق طلب مشاريع لفائدة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2026
22	إعداد برنامج لتعزيز القدرات في مجال التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة والمنظومات الإقليمية لحقوق الإنسان لفائدة المنظمات غير الحكومية الوطنية
23	إعداد استراتيجية جديدة للتعاون مع المجتمع المدني
24	لقاء تقييم ودعم عمل التنسيق بين القطاعات الحكومية في المغرب
25	إطلاق مسار نظام معلوماتي خاص بتتبع توصيات الأمم المتحدة
26	إعداد وثيقة حول الإطار المرجعي للاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان (المغرب)
27	تطوير وإطلاق الموقع الإلكتروني المؤسستي

<b>Coopération</b>	
<b>Programmes de coopération</b>	
13	Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD)
14	Le Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP)
15	L'Entité des Nations unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes (UN femmes)
16	Le Centre de Genève pour la gouvernance du secteur de la sécurité (DCAF)
<b>Accords de coopération</b>	
17	Rencontres bilatérales et signature des accords bilatéraux entre la DIDH et des mécanismes similaires (Qatar, Mauritanie, Emirats Arabes Unis)
<b>Renforcement et appui institutionnel</b>	
18	Travaux d'aménagement du nouveau siège de la DIDH
19	Activités de la DRHFAG (Gestion budgétaire + Comptabilité et finances+ Achats et approvisionnements +Logistique et organisation + Ressources humaines + Bonnes pratiques transversales + Gestion des systèmes d'information (SI))
20	Lancement de concours pour le recrutement de responsables et cadres de la DIDH
21	Lancement de l'appel à projets pour les associations œuvrant dans le domaine des droits de l'homme pour l'année 2026
22	Préparation d'un programme de renforcement des capacités dans le domaine d'interaction avec le système onusien et régional des droits de l'homme au profil des ONGs nationales
23	Élaboration d'une nouvelle stratégie de collaboration avec la société civile
24	Rencontre d'évaluation et d'appui au travail de coordination interministérielle au Maroc
25	Lancement du processus du système d'information relatif au suivi des recommandations UN
26	Production d'un Document National Référentiel stratégique en matière de DH, (Maroc)
27	Développement et mise en ligne du site web institutionnel

4	Interaction avec les ONGs internationales : Participation à l'organisation du GLION XII, (Suisse) : Réflexion sur les réformes du système des droits humains des Nations Unies (en collaboration avec Universal Right Group, les missions permanentes à Genève de la Chine et les Émirats arabes unis).
5/6	<p>Organisation de side event lors des sessions du Conseil des Droits de l'Homme, portant sur :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ Rencontre internationale sur le rôle et apport des NMIRFs avec la participation du Portugal du Paraguay du Brésil et Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH), Session 61, février 2026, (Genève) ;</li> <li>■ Séminaire sur La lutte contre la corruption et les droits humains avec l'Instance Nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption (INPPLC), Session 62, juin 2026, (Genève) ;</li> </ul>
7	Interaction avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme (Visite de la rapporteuse spéciale sur la torture + Coordination de la Participation aux 3 sessions annuelles du conseil des droits de l'Homme), (Maroc, Suisse)
8	Atelier d'évaluation des réponses relatives aux communications individuelles des mécanismes internationaux (en collaboration avec la présidence de ministère public)
9	Visite d'étude de la Commission des Nations Unies sur les disparus en Syrie, (Maroc)
<b>Rapports internationaux</b>	
10	Elaboration du cinquième rapport périodique relatif à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels
11	Elaboration du septième rapport périodique relatif à la mise en œuvre du Pacte international des droits civils et politiques
12	Elaboration du Rapport pour de comité des droits de l'enfant

## II. Déclinaison opérationnelle du plan d'action 2026 à travers les projets prioritaires

Le plan d'action 2026 se décline à travers un ensemble de projets et d'activités structurés autour des axes stratégiques de la stratégie institutionnelle de la DIDH, présentés ci-après sous forme de tableau récapitulatif :

Rappel des Axes :

- **Axe stratégique I** : Consolider le rôle de la DIDH comme mécanisme national de coordination et de suivi des engagements internationaux
- **Axe stratégique II** : Renforcer l'articulation internationale et le positionnement du Maroc
- **Axe stratégique III** : Anticiper les transformations et accompagner l'évolution du référentiel des droits humains
- **Axe stratégique IV** : Renforcer la gouvernance institutionnelle et la capacité stratégique de la DIDH

### Projets d'activités de la DIDH pour 2026

N°	Titre
<b>Rencontres internationales</b>	
1	Co- Organisation d'un séminaire régional sur les Garanties juridiques fondamentales pour prévenir la torture (Maroc), avec le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (CSPJ), présidence de ministère public (PMP), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'initiative sur la Convention contre la torture (CTI).
2	Retraite internationale de réflexion sur les reformes d'appui pour l'amélioration de l'UPR (en collaboration avec Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH) et ONG internationale UPR info).
3	Coordination du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapportage et de suivi (NMIRFs) : Participation au 3ème séminaire des NMIRFs à Lisbonne + Lancement de la préparation du 4ème séminaire des NMIRFs qui se tiendra en 2027 au Maroc + Coordination de la mise en œuvre du plan d'action du réseau, (Maroc)

## Introduction

Dans le prolongement du Cadre des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains et de la Stratégie institutionnelle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH), le présent plan d'action 2026 constitue la première déclinaison opérationnelle des orientations retenues.

Il vise à traduire les axes stratégiques de la stratégie institutionnelle de la DIDH en projets et activités concrètes, en cohérence avec les priorités nationales et les engagements internationaux du Royaume, tout en consolidant le rôle de la DIDH en tant que mécanisme national de coordination, d'accompagnement et de suivi.

Sa mise en œuvre repose sur une approche progressive, fondée sur la coordination interinstitutionnelle, le renforcement des capacités nationales et l'amélioration continue des dispositifs de mise en œuvre et de suivi.

## I. Principes de mise en œuvre

La mise en œuvre du plan d'action 2026 repose sur les principes suivants :

- Cohérence stratégique, assurant l'articulation avec les orientations nationales et les engagements internationaux ;
- Approche fondée sur les droits humains, intégrée dans l'ensemble des actions ;
- Coordination interinstitutionnelle, à travers l'implication des départements et institutions concernés ;
- Partenariats structurés, notamment avec les organisations internationales, la société civile et les acteurs académiques ;
- Pilotage et suivi, fondés sur des mécanismes de reporting et d'évaluation.
- Contribution au positionnement du Maroc et à la réflexion internationale en matière de droits humains.





# **Plan d'action stratégique 2026 de la DIDH**

Dans ce contexte, la DIDH renforce son rôle de mécanisme national structurant, garant de la coordination, du suivi et de l'opérationnalisation des recommandations internationales.

Au-delà de la participation aux mécanismes existants, cette stratégie inscrit la Délégation dans une dynamique d'anticipation et d'engagement stratégique, contribuant à l'évolution constructive du système international des droits humains.

Elle traduit ainsi la volonté du Royaume de faire des droits humains un levier central de gouvernance publique, un vecteur de cohérence institutionnelle et un fondement durable de son positionnement international.

La mise en œuvre de cette stratégie nécessite également la consolidation du positionnement de la DIDH dans l'architecture institutionnelle du Royaume ainsi que la mobilisation de moyens humains et financiers adaptés, afin de lui permettre d'assurer pleinement ses prérogatives et ses engagements aux niveaux national et international.

Elle constitue ainsi un cadre structurant permettant à la DIDH d'accompagner, dans la durée, la consolidation de l'État de droit et la promotion des droits humains au Maroc, en cohérence avec les choix constitutionnels du Royaume et ses engagements internationaux.

- Améliorer ses méthodes de travail et ses outils de pilotage stratégique ;
- Promouvoir une culture organisationnelle fondée sur la responsabilité, la qualité, la performance et l'innovation.

### Déclinaison de l'Axe stratégique IV

#### Gouvernance institutionnelle et partenariats stratégiques

Cette déclinaison se traduit par :

- La structuration de cadres de dialogue avec les institutions nationales ;
- Le développement de modalités de coopération avec les acteurs concernés ;
- La mobilisation des expertises nationales académiques et techniques ;
- La mise en œuvre d'une stratégie de communication institutionnelle renforcée ;
- L'amélioration des outils de gestion stratégique, de capitalisation et de partage des connaissances ;
- la modernisation et la digitalisation progressive des processus administratifs et des outils de gestion de la DIDH, notamment à travers le développement de systèmes d'information et de bases de données contribuant à renforcer l'efficacité institutionnelle et la sécurisation de l'information ;
- L'accompagnement des secteurs partenaires dans l'appropriation de l'approche fondée sur les droits humains et son intégration dans les politiques publiques.

#### Conclusion :

À travers cette stratégie institutionnelle, la Délégation interministérielle aux droits de l'homme affirme un repositionnement assumé du Maroc au sein d'un système international des droits humains en pleine transformation, tout en renforçant la cohérence et l'efficacité de son dispositif national.

### Déclinaison de l'Axe stratégique III

#### Anticipation stratégique et adaptation normative

Cette déclinaison se traduit par : La contribution aux réflexions internationales relatives à l'évaluation et à l'évolution du processus de l'Examen périodique universel (EPU) ;

- La participation aux dynamiques internationales portant sur l'évolution des mécanismes de protection des droits humains ;
- La contribution aux débats relatifs au développement ou à l'adaptation d'instruments juridiques internationaux ;
- La consolidation du rôle de la DIDH dans le cadre du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi (NMIRF) ;
- Le renforcement des capacités d'analyse prospective de la DIDH.

#### Axe stratégique IV :

#### Renforcer la gouvernance institutionnelle et la capacité stratégique de la DIDH

Cet axe vise à optimiser l'organisation interne de la Délégation et à renforcer son rôle au sein du dispositif institutionnel national.

Dans le respect des compétences des institutions constitutionnelles et des départements sectoriels, la DIDH contribue à structurer un environnement favorable à la cohérence de l'action publique et à l'appropriation nationale des engagements internationaux.

Elle agit notamment pour :

- Consolider les mécanismes de coordination avec les acteurs institutionnels nationaux ;
- Développer des partenariats structurés avec les départements gouvernementaux, les institutions nationales, la société civile, les universités et les centres de recherche ;
- Renforcer la communication institutionnelle et la lisibilité de son action ;

- Le renforcement de la coopération bilatérale et multilatérale ;
- L'accompagnement des visites des mécanismes internationaux ;
- Le développement d'outils de veille, de valorisation stratégique et de communication internationale ;
- La contribution aux diverses initiatives portées par les mécanismes internationaux et régionaux des droits humains, conformément aux priorités nationales.

### Axe stratégique III :

#### Anticiper les transformations internationales et accompagner l'évolution du référentiel des droits humains

Dans un contexte de mutations sociales, technologiques, environnementales et géopolitiques rapides, la DIDH inscrit son action dans une logique d'anticipation stratégique et de veille internationale.

En cohérence avec l'Orientations stratégique III du Cadre national, cet axe vise à accompagner l'adaptation progressive du référentiel des droits humains face aux transformations actuelles et futures.

Dans cette perspective, la DIDH assure une mission stratégique visant à :

- Accompagner l'intégration des thématiques émergentes en droits humains dans les contributions nationales ;
- Favoriser une lecture prospective des évolutions du système international ;
- Soutenir la participation du Royaume aux réflexions relatives à l'évolution des mécanismes et instruments juridiques internationaux ;
- Anticiper les impacts des transformations numériques, environnementales et géopolitiques sur les droits humains.

- Le suivi coordonné des recommandations issues des mécanismes conventionnels et de l'Examen Périodique Universel (EPU) ;
- Le renforcement des mécanismes nationaux de concertation et de coordination.

### Axe stratégique II

#### Renforcer l'articulation internationale et le positionnement du Maroc au sein du système international des droits humains

Cet axe inscrit la DIDH dans sa mission stratégique d'interface avec le système international des droits humains.

Il vise à renforcer la dimension stratégique de l'action internationale de la DIDH, à la valoriser, en consolidant la présence du Royaume dans les espaces multilatéraux dédiés aux droits humains et en mettant en valeur les réformes nationales au sein des enceintes internationales compétentes.

Dans cette perspective, la DIDH contribue à :

- Renforcer la qualité et la régularité de la participation du Maroc aux mécanismes internationaux des droits humains ;
- Développer les partenariats internationaux et le dialogue multilatéral ;
- Consolider la visibilité et la valorisation des réformes nationales dans les enceintes internationales ;
- Contribuer au positionnement du Maroc comme acteur engagé et force de proposition au sein du système international.

### Déclinaison de l'Axe stratégique II

#### Articulation internationale et rayonnement stratégique

La DIDH met en œuvre des actions visant à renforcer la qualité du dialogue multilatéral et la visibilité internationale du Royaume.

Elle agit notamment à travers :

- La coordination de la participation du Maroc aux sessions du Conseil des droits de l'Homme ;
- La co-organisation d'événements internationaux et régionaux ;

une meilleure articulation entre les priorités nationales et les dynamiques multilatérales ;

- Assurer le suivi structuré et rigoureux des recommandations issues des mécanismes internationaux et accompagner leur intégration progressive dans les politiques publiques, dans le cadre d'un processus de concertation et d'accompagnement des secteurs concernés, contribuant ainsi à favoriser l'appropriation d'une vision nationale partagée des engagements internationaux en matière de droits humains ;
- Assurer le suivi et la coordination des communications individuelles dans le cadre des mécanismes internationaux des droits humains, en articulation avec les acteurs institutionnels concernés.
- Coordonner et élaborer les contributions marocaines aux rapports thématiques internationaux

À travers cet axe, la DIDH consolide son rôle d'interface stratégique entre les dynamiques nationales et le système international des droits humains, contribuant ainsi à renforcer la crédibilité institutionnelle du Royaume.

### Déclinaison de l'Axe stratégique I

#### Coordination nationale du suivi des engagements internationaux

Dans le prolongement de sa mission de coordination nationale, la DIDH met en œuvre un ensemble d'actions visant à renforcer la qualité, la cohérence et la régularité du processus national de reporting et de suivi des recommandations.

Cette déclinaison traduit opérationnellement son rôle de mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi (NMIRF), en favorisant l'articulation entre les acteurs institutionnels nationaux et les exigences du système international.

Elle se concrétise notamment à travers :

- L'élaboration et la coordination des rapports nationaux relatifs aux instruments internationaux des droits humains ;
- La structuration du processus national de préparation aux examens internationaux ;

Elle s'inscrit dans une logique de continuité et d'approfondissement des orientations nationales, tout en affirmant une ambition renouvelée: **faire de la DIDH une plateforme d'impulsion stratégique et de pilotage institutionnel, capable de consolider la coordination nationale des engagements internationaux, de renforcer le positionnement du Maroc dans le système international des droits humains et d'accompagner l'adaptation du référentiel des droits humains aux transformations actuelles et futures.**

La mise en œuvre de la présente stratégie sera accompagnée par l'élaboration et la mise en œuvre progressive de plans d'action annuels de la DIDH, permettant de décliner les orientations stratégiques en programmes opérationnels. Elle fera également l'objet d'un dispositif de suivi et d'évaluation reposant sur des indicateurs de performance et des mécanismes d'évaluation périodique, afin d'en assurer l'adaptation continue aux évolutions nationales et internationales.

### **Axe stratégique I : Consolider le rôle de la DIDH comme mécanisme national de coordination et de suivi des engagements internationaux**

Dans un contexte marqué par l'intensification des exigences liées au suivi des engagements conventionnels, la Délégation interministérielle aux droits de l'homme réaffirme sa vocation première en tant que mécanisme national chargé de coordonner le dialogue international du Royaume et d'accompagner la mise en œuvre de ses engagements.

Cet axe vise à consolider la DIDH dans sa fonction de mécanisme national de coordination, d'élaboration des rapports et de suivi des recommandations, en renforçant la qualité, la régularité et la cohérence du processus de coopération avec les mécanismes internationaux des droits humains.

Dans cette perspective, la DIDH contribue à :

- Développer une méthodologie renouvelée d'élaboration des rapports nationaux, fondée sur la qualité, la participation des acteurs nationaux et la cohérence du discours institutionnel ;
- Renforcer la préparation et la coordination de la participation du Royaume aux processus d'examen international, en assurant

### Introduction

Dans le prolongement du Cadre des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains et conformément aux dispositions du décret n° 2.25.541 du 18 septembre 2025 relatif à la réorganisation de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme, consacrant son rattachement au Chef du gouvernement, la Délégation engage une nouvelle phase de consolidation et de repositionnement de son action.

Dans un contexte marqué par l'évolution rapide du système international des droits humains et par des exigences accrues en matière d'effectivité et de cohérence de l'action publique, la DIDH consolide son rôle en tant que mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi (NMIRF). À ce titre, elle assure l'articulation institutionnelle entre les dynamiques nationales et le système international des droits humains, en exerçant une **mission stratégique** de coordination, d'accompagnement et de positionnement international, au service de la crédibilité et de la solidité des engagements du Royaume.

La présente stratégie institutionnelle s'inscrit dans une logique de pilotage et de positionnement stratégique, distincte d'une planification sectorielle classique, et se décline à travers des plans d'action opérationnels.

Cette stratégie institutionnelle s'articule autour de quatre axes stratégiques complémentaires :

- La consolidation de la fonction nationale de coordination et de suivi des engagements internationaux ;
- Le renforcement de l'articulation internationale et du positionnement du Royaume au sein du système international des droits humains ;
- L'anticipation stratégique des transformations actuelles et futures et l'accompagnement de l'évolution du référentiel des droits humains ;
- La modernisation institutionnelle et le renforcement des partenariats nationaux et internationaux de la Délégation.





**Stratégie institutionnelle de la  
Délégation interministérielle aux  
droits de l'homme**



### **10. Accompagner la transformation numérique et le développement de l'intelligence artificielle dans le respect des droits humains**

Ce levier vise à intégrer les technologies numériques et les systèmes d'intelligence artificielle dans une approche fondée sur la confiance, la protection des droits et la souveraineté numérique.

Il contribue à garantir l'accès équitable aux services numériques, la protection des données personnelles, la transparence des systèmes algorithmiques et la réduction des fractures numériques, tout en soutenant l'innovation responsable et le développement économique.

### **11. Renforcer la résilience nationale et la protection des populations face aux crises et aux interdépendances mondiales**

Ce levier vise à intégrer les droits humains dans les politiques de prévention, de préparation et de gestion des crises sanitaires, environnementales, économiques ou géopolitiques.

Il contribue à renforcer la capacité d'anticipation de l'action publique face aux chocs globaux, y compris les tensions géopolitiques, les transformations des marchés internationaux ou les enjeux de souveraineté alimentaire, en assurant la protection des populations et la continuité des droits fondamentaux dans les situations de crise.

### **12. Renforcer le positionnement du Maroc au sein du système international et régional des droits humains**

Ce levier vise à consolider la participation active du Royaume aux dynamiques internationales et régionales relatives aux droits humains, à valoriser les réformes et les initiatives nationales dans les enceintes internationales et régionales compétentes et à contribuer de manière constructive aux réflexions portant sur l'évolution des mécanismes et des standards internationaux des droits humains.

Il contribue également à renforcer la cohérence entre les dynamiques nationales et les débats internationaux et régionaux, afin de consolider la crédibilité et le rayonnement du Maroc dans le système international et régional des droits humains, et d'y affirmer un positionnement qualitatif au sein de ses mécanismes.

### **Orientation stratégique III : Transitions, résilience et contribution aux dynamiques internationales des droits humains**

Cette orientation inscrit les droits humains comme un cadre d'anticipation et d'accompagnement des transformations sociales, économiques, technologiques et environnementales, afin de garantir que les transitions en cours et à venir s'inscrivent dans une trajectoire inclusive, équitable et respectueuse de la dignité humaine.

Elle vise à intégrer les thématiques émergentes en droits humains, notamment les mutations numériques, les défis climatiques, les évolutions géopolitiques et les transformations économiques mondiales dans une approche de gouvernance fondée sur les droits, la résilience et la responsabilité envers les générations présentes et futures. Elle contribue également à renforcer la capacité du Maroc à participer aux dynamiques internationales liées à ces transformations et à promouvoir une approche fondée sur les droits humains dans les réponses aux défis globaux.

Elle se décline à travers des leviers stratégiques visant à intégrer l'approche fondée sur les droits humains dans l'anticipation et l'accompagnement des transformations économiques, sociales, technologiques et environnementales, afin de renforcer la résilience nationale, de prévenir l'émergence de nouvelles vulnérabilités et de garantir que les transitions engagées demeurent inclusives et respectueuses de la dignité humaine.

#### **Leviers stratégiques :**

#### **9. Réussir une transition écologique juste et respectueuse des droits humains**

Ce levier vise à inscrire les politiques environnementales et climatiques dans une logique de justice climatique, conciliant protection des ressources naturelles, réduction des vulnérabilités sociales et territoriales et responsabilité envers les générations futures.

Il contribue à renforcer la résilience des territoires face aux risques liés au changement climatique, à la rareté des ressources, notamment hydriques, et aux catastrophes naturelles, en veillant à prévenir l'émergence de nouvelles formes d'inégalités.

### **6. Renforcer la redevabilité, la transparence et l'évaluation comme piliers de l'action publique**

Ce levier vise à consolider une culture de responsabilité publique fondée sur l'accès à l'information, la disponibilité des données, la reddition des comptes et l'évaluation régulière des politiques publiques.

Il contribue à renforcer la confiance institutionnelle, à améliorer la qualité de la décision publique et à garantir que l'exercice des responsabilités publiques s'accompagne de mécanismes effectifs de suivi et d'évaluation.

### **7. Consolider durablement l'État de droit et les mécanismes de protection des droits**

Ce levier vise à renforcer les institutions et mécanismes nationaux de protection des droits humains, à consolider leur efficacité et à favoriser leur adaptation aux évolutions sociales, technologiques et internationales.

Il contribue à assurer la soutenabilité du modèle national de protection des droits humains, dans une logique de consolidation, de vigilance et d'amélioration continue, renforçant ainsi la confiance entre les institutions et la société.

### **8. Assurer la cohérence entre les dynamiques nationales et les engagements internationaux en matière de droits humains**

Ce levier vise à renforcer l'articulation entre les politiques publiques nationales et les engagements internationaux du Royaume en matière de droits humains, en veillant à leur cohérence, leur complémentarité et leur lisibilité.

Il contribue à favoriser une meilleure intégration des normes et recommandations internationales dans les processus nationaux d'élaboration, de mise en œuvre et d'évaluation des politiques publiques, tout en consolidant la crédibilité et le positionnement du Maroc au sein du système international des droits humains.

sociale, en garantissant un environnement favorable à l'engagement citoyen, à la liberté d'association et à la contribution responsable des acteurs de la société.

### **Orientation stratégique II : État de droit et gouvernance publique responsable**

Cette orientation traduit l'inscription durable des droits humains dans le fonctionnement ordinaire de l'État et dans la conduite des politiques publiques. Elle vise à renforcer la cohérence de l'action publique, à consolider les mécanismes de redevabilité et à ancrer une culture institutionnelle fondée sur la transparence, l'évaluation et la responsabilité.

Elle se décline à travers des leviers stratégiques visant à consolider l'intégration des droits humains comme référentiel transversal de gouvernance publique, déjà pris en compte dans les grandes orientations et les principaux chantiers structurants du Royaume (notamment le Nouveau Modèle de Développement, les politiques d'investissement et les grands projets structurants), en renforçant la cohérence, la convergence et la complémentarité des politiques publiques, ainsi que la culture de redevabilité et l'évaluation de leur impact sur les citoyennes et les citoyens.

#### **Leviers stratégiques :**

##### **5. Faire des droits humains un référentiel transversal de cohérence des politiques publiques**

Ce levier vise à consacrer les droits humains comme un cadre commun d'orientation et d'analyse des politiques publiques, permettant d'assurer leur cohérence, leur complémentarité et leur convergence progressive autour d'objectifs centrés sur l'humain.

Il contribue à inscrire l'approche fondée sur les droits humains comme un outil d'aide à la décision publique et comme une grille participant à l'élaboration, à la mise en œuvre et à l'évaluation des politiques publiques, en veillant à leur impact réel sur les citoyennes et les citoyens.

Il promeut une approche fondée sur la sécurité humaine, entendue comme la protection intégrale de la personne dans ses droits, ses libertés et son intégrité, afin que la sécurité, le développement et la modernisation de l'État s'inscrivent durablement dans le respect de la dignité humaine et des valeurs démocratiques.

### **2. Faire de l'égalité et de la non-discrimination un principe structurant de la cohésion sociale**

Ce levier vise à promouvoir une égalité réelle et effective, fondée sur l'équité, la non-discrimination et la prise en compte des situations différenciées, notamment celles liées au genre, au handicap, à l'âge, à la situation sociale, à l'origine ou au territoire.

Il consacre l'égalité comme un levier transversal de justice sociale et territoriale, permettant de réduire les écarts, de prévenir les exclusions et de garantir à toutes et à tous un accès équitable aux droits, aux opportunités et aux services essentiels.

### **3. Assurer l'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels à travers des services publics accessibles, équitables et de qualité**

Ce levier vise à inscrire durablement les droits économiques, sociaux et culturels au cœur de l'action publique, en consolidant un État social capable de garantir à l'ensemble de la population un accès effectif et équitable aux services publics essentiels tout au long du parcours de vie.

Il contribue à renforcer la protection contre les vulnérabilités et les risques sociaux, tout en faisant de la qualité des services publics un indicateur central de l'effectivité des droits humains.

### **4. Consolider la participation citoyenne et le partenariat avec la société civile comme leviers de confiance et de qualité des politiques publiques**

Ce levier vise à renforcer un modèle de démocratie participative fondé sur la confiance, le dialogue et la coresponsabilité entre l'État, les collectivités territoriales, la société civile, le secteur privé et les citoyennes et citoyens.

Il consacre la participation comme un facteur déterminant de qualité des politiques publiques, de légitimité des réformes et de cohésion

### Grandes orientations stratégiques en matière de droits humains

Dans le prolongement de ces choix nationaux, le présent Cadre s'articule autour de trois orientations structurantes, reflétant les priorités du Royaume en matière de cohésion sociale, de consolidation de l'État de droit et d'accompagnement des transformations économiques, sociales, technologiques et environnementales.

Ces orientations constituent un référentiel global et intégré, décliné à travers des leviers stratégiques visant à assurer la cohérence, la convergence et la complémentarité de l'action publique, en cohérence avec les orientations royales, les choix constitutionnels et les engagements internationaux du Maroc, et à en renforcer l'impact au regard des droits humains.

### Orientation stratégique I : Cohésion sociale et effectivité des droits

Première traduction opérationnelle des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains, cette orientation consacre la cohésion sociale et l'effectivité des droits comme fondements de l'action publique, en plaçant la dignité humaine, l'égalité réelle et la participation citoyenne au cœur de la gouvernance publique et de la relation entre les institutions et les citoyennes et citoyens.

Cette orientation se décline à travers des leviers stratégiques visant à ancrer concrètement l'approche fondée sur les droits humains dans la conception, la mise en œuvre et l'évaluation des politiques publiques, en renforçant la cohésion sociale et la confiance institutionnelle, afin de renforcer durablement la cohésion sociale et la confiance institutionnelle.

#### Leviers stratégiques :

#### 1. Garantir la dignité humaine et la protection des libertés fondamentales comme socle de l'action publique

Ce levier vise à consolider la dignité humaine et la protection des droits et libertés fondamentales comme fondement de l'action publique, de la gouvernance et des choix collectifs, en veillant à un équilibre durable entre sécurité, ordre public, libertés et respect de la personne humaine.

Le Maroc a fait le choix d'inscrire durablement son action publique dans une approche fondée sur la centralité de l'humain et la dignité. Ce choix s'inscrit dans le respect des orientations royales plaçant l'impact concret des politiques publiques sur le citoyen au cœur du projet national, ainsi que des engagements constitutionnels et internationaux du Royaume.

Dans cette perspective, les droits humains s'affirment comme un cadre de référence de l'action publique. Ils ne constituent plus un champ sectoriel, mais un principe transversal d'orientation permettant d'assurer la cohérence des politiques publiques et d'en apprécier les effets sur la vie des citoyennes et des citoyens. L'approche fondée sur les droits humains devient ainsi un levier d'efficacité de l'action publique et de renforcement de la confiance institutionnelle.

C'est dans cette dynamique que s'inscrit l'élaboration du présent cadre des orientations stratégiques en matière de droits humains. Conçu comme un référentiel commun, il vise à dépasser les approches fragmentées pour promouvoir une gouvernance intégrée, fondée sur les droits et orientée vers les résultats, tout en constituant un cadre de référence structurant permettant d'orienter l'action publique, d'en renforcer la cohérence et d'en apprécier l'impact au regard des droits humains. Il accompagne les transformations que connaît le pays en veillant à leur caractère inclusif, équitable et respectueux de la dignité humaine.

La démarche adoptée repose sur une logique de clarification et de mise en cohérence des orientations nationales. Elle ne vise pas à introduire une stratégie supplémentaire, mais à structurer une vision intégrée de l'action publique, dans laquelle les droits humains constituent une grille d'analyse, d'aide à la décision et d'évaluation.

Dans ce cadre, la Délégation interministérielle aux droits de l'homme contribue, selon ses attributions, au suivi, à la coordination et à l'accompagnement de l'intégration progressive des droits humains comme référentiel transversal de l'action publique, en renforçant l'articulation entre les dynamiques nationales et internationales et en contribuant à la valorisation du positionnement du Maroc au sein du système international des droits humains.





# **Cadre des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains**

international. Il permet ainsi d'assurer une mise en œuvre progressive, structurée et mesurable des priorités définies, en articulation avec les partenaires institutionnels et les engagements internationaux du Royaume.

Les trois documents sont ainsi distincts par leur nature mais complémentaires dans leur finalité. Le cadre définit les orientations nationales et assure la cohérence de l'action publique, la stratégie de la DIDH en constitue le levier d'accompagnement et de structuration institutionnelle, tandis que le plan d'action en assure la traduction concrète à travers des actions programmées.

L'élaboration conjointe de ces documents contribue à renforcer la lisibilité du dispositif national en matière de droits humains, à clarifier le rôle de la DIDH et à consolider l'articulation entre les dynamiques nationales et internationales, au service d'une action publique plus cohérente, plus efficace et davantage centrée sur l'impact concret pour les citoyennes et les citoyens.

### Note introductive

Dans le prolongement des choix stratégiques du Royaume du Maroc en matière de droits humains et dans un contexte marqué par des exigences accrues en matière d'effectivité, de cohérence et de lisibilité de l'action publique, **trois documents complémentaires ont été élaborés** : le Cadre des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains, la Stratégie institutionnelle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) et le Plan d'action de la DIDH pour l'année 2026.

Ces documents s'inscrivent dans une démarche globale visant à renforcer l'intégration des droits humains comme référentiel structurant de l'action publique, tout en clarifiant les rôles, les niveaux d'intervention et les modalités d'opérationnalisation.

Le **Cadre des orientations stratégiques** constitue un référentiel stratégique à portée nationale et transversale. Il ne s'agit ni d'une stratégie sectorielle, ni d'un plan d'action opérationnel, mais d'un document d'orientation visant à structurer une vision intégrée de l'action publique fondée sur les droits humains, à en assurer la cohérence et à en apprécier l'impact sur la vie des citoyennes et des citoyens. À ce titre, il revêt une portée doctrinale, en positionnant les droits humains comme principe structurant de la gouvernance publique.

La **Stratégie institutionnelle de la DIDH** constitue, quant à elle, un cadre d'action propre à la Délégation. Elle vise à décliner ces orientations à travers le renforcement de son rôle de mécanisme national de coordination et de suivi des engagements internationaux, la consolidation de son positionnement au sein du système international des droits humains, le développement de ses capacités d'anticipation stratégique et la modernisation de son fonctionnement institutionnel. Elle s'inscrit dans une logique de pilotage, de coordination et d'opérationnalisation, appuyée par des plans d'action et des mécanismes de suivi et d'évaluation.

Le **Plan d'action de la DIDH pour 2026** constitue la déclinaison opérationnelle de ces deux cadres. Il traduit les orientations stratégiques en projets et activités concrets, reflétant les principaux axes d'intervention de la Délégation aux niveaux national, régional et



- Élargir les domaines d'intervention pour inclure les questions émergentes en matière de droits de l'homme aux niveaux international et régional ;
- Soutenir les efforts visant à ancrer l'approche fondée sur les droits de l'homme dans les politiques publiques ;
- Développer des stratégies de communication institutionnelle aux niveaux national et international.

Partant de ces fondements, cette stratégie a été adoptée comme cadre directeur de l'action de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme, renforçant son rôle en tant que mécanisme institutionnel interministériel à fonction spécifique, et consacrant sa position d'acteur de référence, suscitant un intérêt croissant de la part de plusieurs pays souhaitant tirer profit de l'expérience marocaine dans ce domaine, notamment le Qatar, la République de Corée, les Émirats arabes unis, la Mauritanie et les Pays-Bas, entre autres.

La Délégation interministérielle aux droits de l'homme a pu assumer ces rôles grâce à la Haute sollicitude royale, ainsi qu'au soutien et à la coopération dont elle a bénéficié de la part du Chef du Gouvernement et des ministres, ce qui a permis à l'expérience marocaine de gagner en visibilité et en reconnaissance

Il ne fait aucun doute que la poursuite de la mise en œuvre et de l'enrichissement de ces orientations nécessite la mobilisation des moyens et de ressources humaines qualifiées, le renforcement des capacités institutionnelles et le développement des mécanismes de coopération nationale et internationale, afin de permettre à la Délégation d'accomplir ses missions avec efficacité et de renforcer sa performance au sein du cadre institutionnel du Royaume.

**Mohammed El Habib Belkouch**  
Délégué interministériel chargé  
des Droits de l'Homme

qu'en tant que plateforme de partage d'expériences et d'expertise avec les pays amis, et d'élargissement du cercle des acteurs qui engagés en faveur des droits de l'homme en tant qu'engagements et en tant que culture.

De même, cette orientation consacre la place de la Délégation au sein du tissu institutionnel national en matière de droits de l'homme, en tant qu'espace de convergence des initiatives publiques et de facilitation du dialogue multipartite, en complémentarité avec les autres institutions concernées.

Dans ce cadre, les principaux domaines et axes du programme de travail pour l'année 2026 constituent des leviers essentiels pour la mise en œuvre de ces orientations, à travers :

- L'élaboration et la présentation des rapports périodiques ;
- La contribution aux rapports thématiques internationaux ;
- L'interaction avec les mécanismes conventionnels et non conventionnels ;
- Le suivi de la mise en œuvre des recommandations émanant des différents mécanismes internationaux ;
- Le développement de partenariats internationaux et le partage d'expériences et d'expertises.

Les objectifs stratégiques fondamentaux de cette orientation sont les suivants :

- Renforcer l'interaction avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme et assurer le respect des engagements internationaux du Royaume (rapports périodiques du pays, rapports thématiques internationaux, visites des mécanismes onusiens, communications individuelles et participation aux sessions du Conseil des droits de l'Homme).
- Établir des passerelles de coopération et d'échange d'expertises à travers des partenariats, des accords et des initiatives conjointes;
- Valoriser l'expérience marocaine et en assurer la promotion aux niveaux régional et international ;
- Renforcer le rayonnement du Royaume à travers l'engagement dans des initiatives multilatérales, la création de réseaux et le soutien à des partenaires multiples ;

## Mot de M. le Délégué interministériel de la DIDH

L'élaboration d'un document définissant les orientations stratégiques du Royaume du Maroc en matière de droits de l'homme a pour objectif la formulation d'un cadre de référence structurant pour l'action publique, fondé sur les principaux référentiels nationaux, au premier rang desquels figurent les orientations royales, les dispositions constitutionnelles, le Nouveau Modèle de Développement, ainsi que les engagements internationaux du Royaume.

Ce document vise à faire en sorte que ces référentiels mettent en valeur la place des droits de l'homme dans l'élaboration de politiques publiques et de plans sectoriels cohérents, tout en soulignant le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme en tant que mécanisme interministériel chargé de la coordination et du suivi, garantissant ainsi la convergence et l'efficacité dans la mise en œuvre des engagements nationaux et internationaux, qu'il s'agisse de la ratification des conventions internationales, de la mise en œuvre des recommandations issues de leurs mécanismes, ou de l'accompagnement des mutations rapides du système international des droits de l'homme.






Dans ce contexte, cette orientation s'inscrit dans une perspective de passage d'une logique de simple adhésion aux normes internationales à une logique de contribution effective à leur élaboration et à leur adoption, renforçant ainsi la position du Royaume en tant qu'acteur responsable et force de proposition sur la scène internationale.

Elle traduit également une évolution qualitative, passant d'une logique de plans nationaux à une logique de stratégie intégrée visant à ancrer l'approche fondée sur les droits de l'homme dans l'ensemble des politiques publiques, tout en accompagnant l'appropriation de cette approche par les acteurs institutionnels.

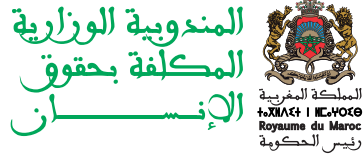
Cette orientation stratégique confère à la Délégation interministérielle des rôles clairement définis, faisant d'elle un mécanisme central dans l'interaction avec les dynamiques nationales et internationales. Elle renforce également sa fonction en tant que dispositif transversal de coordination entre les différents secteurs gouvernementaux, ainsi



# Sommaire

	Mot de M. le Délégué interministériel de la DIDH.....	5
	Note introductive .....	9
	Cadre des orientations stratégiques nationales en matière de droits humains .....	11
	Stratégie institutionnelle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme.....	21
	Plan d'action stratégique 2026 de la DIDH.....	31





المملكة المغربية  
ROYAUME DU MAROC  
رئيس الحكومة  
Делегация Меинистерств по Правам Человека  
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme  
Interministerial Delegation for Human Rights

# Orientations stratégiques nationales en matière de droits humains

## Cadre stratégique de la DIDH et son plan d'action

Avril 2026